نشرة صندوق النقد الدولي

مؤتمر عمّان

الشرق الأوسط: تحقيق النمو السريع والعادل

2 مايو 2014

عامل في مصنع للنسيج بمدينة المحلة الكبرى في مصر. يجب على بلدان التحول العربي تحفيز النمو وزيادة فرص العمل وتشجيع المساواة (الصورة: محمد عبد الغني /Newscom)

- الصندوق يشارك في استضافة مؤتمر إقليمي حول الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي
- التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي، والحوكمة، وتوظيف الشباب، ومناخ الأعمال
- الصندوق يدعم بلدان التحول الاقتصادي بتقديم المساعدة المالية والفنية

تزايدت مؤخرا أهمية أخذ خطوات واسعة نحو التحول الاقتصادي في ظل استمرار بلدان التحول العربي – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن – في رسم مسارها السياسي، وفقا لما ذكره السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي، في مقابلة شخصية.

وذكر السيد أحمد أنه يتعين على البلدان كسر الحلقة المفرغة من الكساد والصراع الاجتماعي–السياسي المستمر. ومن أهم عناصر هذه العملية تعزيز النمو وتوفير فرص العمل الجديدة وتشجيع المساواة – وهي الموضوعات التي ستشكل محور مؤتمر يعقد يومي 11 و12 مايو الجاري في العاصمة الأردنية عمّان وينظمه الصندوق بالاشتراك مع حكومة الأردن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

نشرة صندوق النقد الدولي: **ما الهدف الأساسي للمؤتمر ومن أهم المشاركين فيه؟**

السيد أحمد: مضت ثلاث سنوات منذ بدء التحولات الاقتصادية والسياسية في عدد من بلدان المنطقة. وقد اقترنت هذه التحولات منذ بدايتها بتطلعات كبيرة، لكن التقدم كان محدودا حتى الآن فلم يحقق النمو القوي الذي يصل إلى مختلف شرائح المجتمع واللازم لتخفيض معدلات البطالة ورفع مستويات المعيشة.

ويحضر هذا المؤتمر قرابة 200 مشارك من بلدان التحول العربي ومختلف أنحاء المنطقة لمناقشة كيفية تحقيق احتمالات النمو الاحتوائي وتوفير فرص العمل في هذه البلدان. ومن بين المشاركين في المؤتمر ممثلون عن الحكومة، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، ومجتمع المانحين، والقطاع الخاص، والإعلام. وقد وجهنا الدعوة أيضا إلى خبراء من أصحاب الفكر أو التجارب في التحولات المماثلة من أنحاء أخرى من العالم لكي نطلع على الدروس التي يمكن استخلاصها وفقا لرؤيتهم.

نشرة صندوق النقد الدولي: **ما أهم الموضوعات التي يتناولها المؤتمر ولماذا وقع الاختيار عليها لمناقشتها؟**

السيد أحمد: تشمل موضوعات المؤتمر سياسات الاقتصاد الكلي، ومسائل الشفافية والحوكمة، وتوظيف الشباب، ومناخ الأعمال. وتعكس هذه المجموعة المتنوعة من الموضوعات ضرورة إجراء الإصلاحات الهيكلية في عدد من المجالات لتحقيق النمو الاحتوائي الذي يوفر فرص العمل وتستفيد منه جميع شرائح المجتمع. فنحن نعلم، على سبيل المثال، أنه يتعين على كثير من بلدان المنطقة العمل على زيادة الشفافية وتحسين مناخ الأعمال. والدليل على ذلك مثلا، هو اضطرار كثير من الأعمال الصغيرة إلى العمل في القطاع غير الرسمي، الذي يزيد حجمه عن غيره في كثير من المناطق الأخرى، نتيجة ما تفرضه البيروقراطية من أعباء ثقيلة. ونعلم أيضا أن عدم مرونة القواعد المنظمة لسوق العمل هي من العوامل التي تعيق توفير فرص العمل في القطاع الرسمي. وفي نفس الوقت، يتعين على هذه البلدان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي باستمرار – أي قابلية الاستمرار في تحمل عجز المالية العامة وميزان المدفوعات، والتضخم المنخفض – لكي تحافظ على ثقة الأعمال والمستثمرين وتعززها.

نشرة صندوق النقد الدولي: يوحي **عنوان المؤتمر بأن قضية "المساواة" ستكون من الموضوعات المطروحة للنقاش. فهل لك أن توضح لنا الأولويات في تناول هذه القضية؟**

السيد أحمد: كانت المطالبة بنموذج اقتصادي يتيح درجة أكبر من المساواة من أهم أسباب خروج الناس إلى الشوارع منذ ثلاث سنوات. وترتبط المساواة في السياسة الاقتصادية إلى حد ما بكيفية استفادة جميع شرائح المجتمع من ثمار النمو فلا تكون حكرا على القلة المحظوظة. وترتبط أيضا بالمساواة في توفير الوظائف وفرص مزاولة النشاط الاقتصادي للجميع، سواء كانوا من ذوي الصلة أم لا. ولهذا السبب يركز المؤتمر على الشفافية والحوكمة ومناخ الأعمال، بالإضافة إلى جدول أعماله التقليدي بشأن الاقتصاد الكلي، للتأكد من أن الأفراد والشركات – بغض النظر عما إذا كانوا من ذوي الصلة بأصحاب القرار أم لا – ستتاح لهم فرصة المشاركة والازدهار.

نشرة صندوق النقد الدولي: **وفقا لدراسة صدرت مؤخرا عن الصندوق، تتعرض بلدان التحول العربي لخطر الانحصار في حلقة مفرغة من الكساد والصراع الاجتماعي–السياسي المستمر. هل لك أن توضح لنا السبب في ذلك وما الذي يمكن عمله لكسر هذه الحلقة؟**

السيد أحمد: نعلم أن أحد الأسباب وراء الصحوات الشعبية في هذه البلدان كان الشعور بالسخط وعدم الرضا لنقص الفرص الاقتصادية والبطالة المرتفعة. لكن البطالة ارتفعت مع الأسف على مدار السنوات الثلاثة الماضية في هذه البلدان، بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة نتيجة النمو المنخفض وضعف ثقة القطاع الخاص، الأمر الذي مما يضع المستثمرين في موقف الانتظار والترقب. وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب الاضطرابات المصاحبة للفترة الانتقالية، والصراعات الإقليمية، والآفاق السياسية غير الواضحة، وتراجع التنافسية، والبيئة الاقتصادية الخارجية المليئة بالتحديات.

والحلقة التي يتعين على هذه البلدان كسرها هي حلقة من البطالة المرتفعة والتوقعات المنخفضة بتحسن الفرص المعيشية تؤدي إلى القلاقل الاجتماعية، وتسهم في بعض الأحيان في عدم الاستقرار السياسي، وتؤدي بدورها إلى ضعف ثقة القطاع الخاص وانخفاض الاستثمار وضيق الحيز المتاح للإصلاح الاقتصادي، والتي تؤدي معا إلى تفاقم البطالة المرتفعة وتوقعات النمو المنخفضة.

نشرة صندوق النقد الدولي: **إلى جانب هذا المؤتمر، ما هي أشكال مشاركة الصندوق الأخرى مع بلدان التحول العربي في الوقت الراهن؟**

السيد أحمد: زاد الصندوق من مشاركته في جهود هذه المجموعة من البلدان منذ بداية مسارها للتحول السياسي في عام 2011. ونقدم لها الدعم من خلال المساعدة الفنية والتدريب. ففي العام الماضي وحده، نظمنا حوالي 60 بعثة للمساعدة الفنية وأكثر من 36 فعالية تدريبية لبلدان التحول العربي.

وندعم هذه البلدان أيضا بالمساعدة المالية. ففي الوقت الحالي، يدعم الصندوق برامج وطنية في كل من الأردن والمغرب وتونس، ووصلنا إلى مرحلة متقدمة من المناقشات مع اليمن بشأن الاتفاق على برنامج للمتابعة – خلفا للبرنامج الذي كان قائما مع الصندوق في عام 2012.

وأخيرا، نساعد بلدان التحول العربي بإضفاء أهمية أكبر على دعمها في المحافل الدولية، بما في ذلك التي يشارك فيها المانحون من المنطقة إلى جانب المنظمات الدولية ومجموعة الثمانية.

روابط ذات صلة:

النّدوة المعنية بالشرق الأوسط

التحول الاقتصادي

بناء المستقبل

تحديث للمعلومات عن بلدان التحول العربي